

نقطة الاتصال الوطنية
من أجل سلوك مسؤول للشركات
المغرب

المبادئ التوجيهية OECD
الموجهة للشركات متعددة الجنسيات



المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات

ماذا عن حل المشاكل المثارة في "ظروف خاصة"؟

يمكن لأي شخص أو هيئة أن تلتزم من نقطة الاتصال الوطنية المساعدة في حل المشاكل المرتبطة بعدم احترام المبادئ التوجيهية من طرف أي شركة تمارس أنشطتها بالمغرب أو أي شركة مغربية تمارس أنشطتها بالخارج.

وقصد المساعدة في حل القضايا المطروحة فإن نقطة الاتصال الوطنية:

- 1 ستقوم بتقييم أولي لأهمية الأسئلة المثارة من أجل تقرير ما إذا كانت تستحق التعميق وستجيب على الأطراف المعنية.
- 2 إذا كانت الأسئلة المطروحة تتطلب دراسة معمقة، سنقترح توفير أو تيسير الولوج إلى إجراءات توافقية مثل المصالحة أو الوساطة.
- 3 عند نهاية الإجراءات وبعد استشارة الأطراف المعنية، نقوم بنشر نتائج الإجراءات وذلك عن طريق نشر بيان أو تقرير.

للاتصال بنا

محج الرياض center bureaux ، عمارة 8، الطابق الثاني، الرباط

الهاتف : +212 5 37 22 64 65 الفاكس : +212 5 37 67 34 17/42

principes_directeurs@amdie.gov.ma

محج الرياض center bureaux ، عمارة 8، الطابق الثاني، الرباط

الهاتف : +212 5 37 22 64 65 الفاكس : +212 5 37 67 34 17/42

principes_directeurs@amdie.gov.ma

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات؟

تعد المبادئ التوجيهية عبارة عن توصيات توجهها الحكومات إلى الشركات متعددة الجنسيات وقد تم اعتماد هذه المبادئ من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1976 كما أنه يتم تحيينها بانتظام وذلك حتى تساير تطور الاقتصاد العالمي والمعايير الدولية المتعلقة بمسؤولية الشركات و كذا القانون الدولي وتضع هذه المبادئ معايير السلوك المسؤول للشركات من النواحي الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في المجالات المرتبطة بنشر المعلومات وبحقوق الإنسان وبالشغل وبالعلاقات المهنية وبالبيئة وبمحرابة الرشوة وبمصالح المستهلكين وبالعلوم والتكنولوجيا وبالمنافسة وبالنظام الضريبي

مبادئ عامة

بمقتضى المبادئ التوجيهية ينبغي على الشركات أن تراعي بشكل تام السياسات التي وضعتها الدول التي تزاوّل فيها أنشطتها وتأخذ بعين الاعتبار آراء الفاعلين الآخرين. وفي هذا الصدد ينبغي للشركات أن تسهم في النمو الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بغية تحقيق التنمية المستدامة وتشجع قدر الإمكان شركاءها التجاريين على تطبيق مبادئ السلوك المسؤول المتطابقة مع المبادئ التوجيهية.

نشر المعلومات

يتعين على الشركات أن تتأكد من القيام، في الأجال المحددة، بنشر معلومات دقيقة عن جميع الجوانب المهمة من أنشطتها وهيكلتها ووضعها المالي ونتائجها والمساهمين فيها ونظام الإدارة الخاص بها.

حقوق الإنسان

يقع على الدول واجب حماية حقوق الإنسان. وينبغي للشركات، في إطار حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والالتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان التي تعهدت بها الدول التي تمارس بها أنشطتها، وكذا القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة:

• أن تحترم حقوق الإنسان

• أن تتجنب التسبب، في إطار أنشطتها، في آثار سلبية على حقوق الإنسان أو المساهمة فيها ومعالجة هذه الآثار عند حدوثها.

• أن تنتهج سياسة تعكس التزامها باحترام حقوق الإنسان.

• أن تبدي الحرص الواجب إزاء حقوق الإنسان، حسب حجمها وطبيعتها وسياق أنشطتها وجسامتها مخاطر الآثار السلبية على هذه الحقوق.



الشغل والعلاقات المهنية

ينبغي على الشركات متعددة الجنسيات، في إطار القوانين والأنظمة المطبقة والممارسات الجاري بها العمل في مجال التشغيل وعلاقات العمل وتطبيقاً لمعايير العمل الدولية :

• احترام حق العمال المستخدمين لدى الشركة متعددة الجنسيات في تأسيس نقابات ومنظمات تمثيلية من اختيارهم أو الانخراط فيها.

• الإسهام في الإلغاء الفعلي لتشغيل الأطفال واتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها.

• الاسترشاد في أنشطتها، بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة أثناء العمل، وعدم ممارسة التمييز تجاه عمالها من حيث العمل أو المهنة لأسباب مثل العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو المنحدر القومي أو الاجتماعي أو أي ظرف آخر.

البيئة

ينبغي للشركات، في إطار القوانين والأنظمة والممارسات الإدارية المعمول بها في البلدان التي تمارس فيها أنشطتها، وبالنظر إلى الاتفاقيات والمبادئ والأهداف والمعايير الدولية ذات الصلة، إيلاء الاهتمام المناسب لضرورة حماية البيئة والصحة والسلامة العامة والقيام عموماً بأنشطتها بطريقة تسهم في تحقيق الهدف الأسمى للتنمية المستدامة

محرابة الرشوة، وأخذ الرشواى وأشكال الابتزاز الأخرى

يتعين على الشركات عدم تقديم مبالغ مالية غير مشروعة أو امتيازات أخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو الوعد بها أو منحها أو المطالبة بها، قصد الحصول على صفة أو امتيازات غير مستحقة وغير مشروعة، أو الاحتفاظ بها. وعلى الشركات كذلك رفض كل تحريض على الرشوة وغيرها من أشكال الابتزاز .

مصالح المستهلكين

ينبغي على الشركات، في علاقاتها مع المستهلكين، التقيد بممارسات شريفة في القيام بأنشطتها في ميدان التجارة، والتسويق، والإشهار، واتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان جودة ووثوقية السلع والخدمات التي تقدمها.

العلوم والتكنولوجيا

يتعين على الشركات أن تبذل جهدها لجعل أنشطتها متطابقة مع السياسات والخطط العلمية والتكنولوجية للبلدان التي تعمل بها، وعند الاقتضاء، أن تسهم في تنمية قدرات الابتكار على الصعيدين المحلي والوطني. كما يتوجب عليها أن تتبنى، في إطار أنشطتها التجارية، كلما أمكن ذلك، ممارسات تتيح ضمان النقل والنشر السريع للتقنيات والمهارات، أخذاً بالاعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية .

المنافسة

يتعين على الشركات القيام بأنشطتها بكيفية تتطابق مع جميع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع مراعاة حق المنافسة لجميع البلدان التي قد يكون لأنشطتها فيها آثاراً مضادة للمنافس.

النظام الضريبي

من المهم أن تسهم الشركات في المالية العامة لبلد الاستقبال عن طريق تسديدها للضرائب المستحقة عليها في مواعيدها ويتعين على الشركات على وجه الخصوص التقيد بقوانين وأنظمة البلدان التي تعمل فيها نصاً وروحاً. إن التقيد بروح القانون يعني إدراك واتباع مقصد المشرع. كما يتعين على الشركات الانضباط الضريبي ، وهذا يقتضي ضمناً إبلاغ السلطات المختصة في الوقت اللازم بالمعلومات المحددة أو الضرورية لتقدير الضرائب التي تخضع لها أنشطتها تقديراً صحيحاً، والتقيد في تطبيقها لسعال تحويل بمبدأ المنافسة الكاملة.

ما هو دور نقطة الاتصال الوطنية؟

تعمل نقطة الاتصال الوطنية على الحرص على التطبيق الفعال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على تطبيقها

ومن أجل هذه الغاية، يتعين على نقطة الاتصال الوطنية لعب دور فعال من خلال الأنشطة التالية:

• الترويج للمبادئ التوجيهية،

• القيام بأنشطة تحسيسية لفائدة هذه المبادئ،

• الاستجابة لطلبات المعلومات بشأن كل القضايا المرتبطة بالمبادئ التوجيهية،

• المساهمة في حل المشاكل المثارة في "ظروف خاصة" خصوصاً عند تنفيذ المبادئ التوجيهية (حالة مفترضة لعدم احترام المبادئ التوجيهية من طرف شركة) في هذا الصدد، تشكل نقطة الاتصال الوطنية أرضية للوساطة والمصالحة من أجل حل هذه القضايا.

• إعداد تقرير سنوي لأنشطتها يتم رفعه إلى لجنة الاستثمار لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نقطة الاتصال الوطنية للمغرب

بانضمام المغرب سنة 2009 إلى إعلان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات فإنه يتحتم عليه، انسجاماً مع هذه الالتزامات إحداث نقطة اتصال وطنية.

وفقاً لمشور رئيس الحكومة بتاريخ 5 شتبر 2014 عهدت رئاسة و كتابة نقطة الاتصال الوطنية للمغرب إلى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات و الصادرات

تضم نقطة الاتصال الوطنية ممثلاً عن كل من القطاعات الوزارية والهيئات التالية :

• الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

• الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية.

• الوزارة المكلفة بالبحث العلمي.

• الوزارة المكلفة بالبيئة.

• الوزارة المكلفة بالتشغيل والشؤون الاجتماعية.

• الوزارة المكلفة بالصناعة والتجارة.

• الوزارة المكلفة بالشؤون العامة.

• المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

• مجلس المنافسة.

• الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.